العادة، انتزاع اعتراف لاستخدامه في اجراءات لاحقة أمام المحاكم العسكرية، وان دوائر الأمن العام تستخدم ضغوطاً بدنية ونفسانية شديدة لتحقيق هذا الغرض، وانها تستخدم أساليب (مثل التغطية) لا تترك تشويهاً بدنياً دائماً.

١٤ ـ ولم يكن مستطاعاً، في الوقت المتاح، متابعة أية شكوى فردية بالتفصيل. غير أن استمرار هذه الشكاوى وسرعة توكيدها من المراقبين الاجانب (بما في ذلك وسائط الاعلام) ومن مهنيين فلسطينيين (قال بعضهم انهم تعرّضوا هم أنفسهم للمعاناة على أيدي قوات الأمن) يوفّران أسباباً تثير بالغ القلق.

١٥ ـ وكانت مواضيع الشكوى الاخرى:

(أ) الافتقار إلى المنافذ للنشاط السياسي (لم تجر أية انتخابات غير الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦)، وميل السلطات إلى إعتبار أي تعبير عن الشعور الوطني نشاطاً «إرهابياً» مع ما يتبع ذلك من تدخل قوات الأمن.

(ب) الاستيلاء على الاراضي المحتلة، ولا سيما لاقامة المستوطنات الاسرائيلية، والحظوة التي تمنح لهذه المستوطنات في الحصول على امدادات المياه.

(ج) عمليات الابعاد والانتهاكات الاخرى لحقوق الأفراد، بما في ذلك الحؤول دون جمع شمل الأسر.

(د) إعاقة سير التعليم بغلق المدارس والجامعات، ولا سيما عدم منح الطلاب الفلسطينيين، الذين يتابعون دراساتهم العليا في بلدان أخرى، تصاريح مرور لفترة كافية.

(هـ) أوجه القصور في النظام القضائي، ولا سيما التعقيد في نظام يستمد التشريع المعمول به من مصادر متنوعة، مثل الانتداب البريطاني والقوانين المصرية، والاردنية، والأوامر العسكرية (التي لا تنشر في كثير من الاحيان) التي تصدرها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، والعقبات التي توضع على طريق الدفاع عن المتهمين لدواع أمنية في العادة، وعدم إتاحة فرص عادلة للفلسطينيين في المثول أمام المحاكم الاسرائيلية العليا.

(و) الضرائب الباهظة التي يذهب كثير من ريعها لفائدة اسرائيل، ولا ينفق في الاراضي المحتلة (لا تنشر ميزانيتها).

(ز) التمييز الاقتصادي ضد الاراضي المحتلة، بهدف إعاقة تنميتها الزراعية والصناعية وإبقائها سوقاً حبيسة ومصدر يد عاملة رخيصة لأسرائيل.

١٦ ـ وكما في حالة سلوك قوات الأمن، أورد أمثلة كثيرة على الممارسات المذكورة آنفاً، لا من فلسطينيين فحسب، بل من مراقبين أجانب أيضاً. وورد وصف لها كذلك في المنشورات الصادرة عن مؤسسات أبحاث، مثل مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، ومؤسسة الحق: القانون في خدمة الانسان.

١٧ ـ وقد رفض الوزراء والمسؤولون الاسرائيليون، خلال الاجتماعات الاربعة التي عقدت معهم، الشكاوى المذكورة أعلاه، ووصفوها، كلها تقريباً، بأنها مبالغات أو تشنيعات ذات بواعث سياسية. وقالوا إن تحسينات كبيرة أدخلت على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي [المحتلة] منذ العام ١٩٦٧، ولا سيما في ما يتعلق بالاستهلاك والخدمات الاجتماعية. وأجروا مقارنة لصالح ما ذكروه بين سجل اسرائيل وسجل كل من مصر والاردن في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وأقروا بوجوب بذل المزيد لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، ولكنهم قالوا إن اسرائيل تشعر بخيبة الامل لضعف استجابة المجتمع الدولي لدعوتها إلى تقديم الاموال لتنمية الاراضي [المحتلة].

١٨ ـ وفي محادثة أجريت بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير)، قال السيد غورن انه كانت لدى قوات الأمن أوامر مشددة للغاية بعدم إساءة معاملة السكان المدنيين، وانه كانت هناك حالات معزولة لم تراع تلك الاوامر مراعاة صحيحة، ولكن السلطات الاسرائيلية نفسها عالجت هذه الحالات بشكل صارم. وأعرب السيد غورن عن استعداده لاجراء تحقيق بصدد أية حالة فردية تعرض عليه. وأعرب عن استعداده، كذلك، لمعالجة أية حالة محددة من حالات ادعاء عرقلة قوات الأمن أنشطة «الاونروا»، على الرغم من ان تلك القوات لديها أوامر بالتنسيق على أساس منتظم مع «الاونروا» بشأن وصول الاغذية والامدادات الطبية إلى المخيمات التي يفرض عليها حظر التجوّل. وفي ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، قال السيد غورن إن اسرائيل تنفق، في الواقع، في الاراضي [المحتلة] أكثر مما تأخذ منها في صورة عائدات ضريبية، وان خدمات الصحة والتعليم هناك هي أفضل مما يعترف به الفلسطينيون. وأعرب عن رغبة إسرائيل في أن تساهم البلدان الاجنبية في تنمية الاراضي [المحتلة] وأنها ستمنح تلك البلدان